التاريخ 2019/06/13

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	عقد في جامعة البترا .. مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية	موقع رؤيا	
.2	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية	موقع عمون	
.3	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية	موقع صراحة	
.4	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية	موقع أنباء الوطن	
.5	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية	موقع كرمالكم	
.6	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية	موقع الوقائع	
.7	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية	موقع العراب	
.8	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية	موقع خبرني	
.9	مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية	موقع عكاظ	
.10	رئيس جامعة الإسراء يهنئ بالمناسبات الوطنية	4	الدستور
.11	عمان الأهلية والمهندسين تكرمان الطلبة الأردنيين بالكويت	5 أ	الغد
.12	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

عقد في جامعة البترا .. مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

رؤيا نيوز / 12 حزيران/يونيو 2019

العمالة السابقة
إضراب وغضب جراء قيام جامعة خاصة بتحويل عشرات الطالبات والطلاب

العمالة التالية
عمال الاهلية وقفة المهندسين الاردنيين تكرمان في الكويت الطلبة

رؤيا نيوز - طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني

الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وباحثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان الموالا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "للأسف ما نراه، وسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويمترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال الموالا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية والبيئة"، حيث طالب المؤتمرون لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة متلائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعوا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديدها واحترام رفات الموتى، مطالبين بأن تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي، والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشياً مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا ببيروت باتينا بلاميتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامناً مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دولياً بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأغراض معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المفقاير، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، وتضم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

مؤتمر إقليمي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

عمون- طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون ومحامون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "للأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طالب المؤتمرون لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعوا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديدها واحترام رفات الموتى، مطالبين بألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشيًا مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا بيروت يالينا بلامينتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامنًا مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دوليًا بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي بجامعة البترا يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

صراحة الإخبارية 12 يونيو 2019 آخر تحديث : الأربعاء 12 يونيو 2019 - 4:51 مساءً

صراحة نيوز – طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وحاب المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وباحثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "للأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً فارين من سيح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والمحرة، والأقليات وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طالب المؤتمرون لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعوا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديدها واحترام رفات الموتى، مطالبين بألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور سامي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجر التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشيا مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا بسروت بالينا بلامبيس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامنًا مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دوليًا بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

انباء الوطن - طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وبحاثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان. وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "للأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود فسراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض". وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية. وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طالب المؤتمرون لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية. كما دعوا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديدها واحترام رفات الموتى، مطالبين بألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة. وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء. وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشيًا مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا ببيروت يالينا بلامينتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامنًا مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة. وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة. فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دوليًا بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949. ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

.4

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي في جامعة البترا يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

الأربعاء - 12-06-2019 | 04:34 pm
وقت التحديث : 04:34 pm

Advertisement

طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وباحثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان الموالا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "للأسف ما تراه، وتسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود فُسراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال الموالا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طالب المؤتمرون لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعوا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديدها واحترام رفات الموتى، مطالبين بألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشيًا مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة ديناكونيا ببيروت يالينا بلاميتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة ديناكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامنًا مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دوليًا بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزاعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

Advertisement

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

الأربعاء 12-06-2019 | 04:28 pm
التحديث :الأربعاء 12-06-2019 | 04:28 pm

الوقائع الإخبارية: طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وبحاثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "للأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طالب المؤتمرون لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعوا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديدها واحترام رفات الموتى، مطالبين بألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشيًا مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا ببيروت يالينا بلامينتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامنًا مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دوليًا بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

449 تاريخ النشر : 12-06-2019

طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وبحاثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان الموالا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "للأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال الموالا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طالب المؤتمرون لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعوا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديدها واحترام رفات الموتى، مطالبين بألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشيًا مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا ببيروت يالينا بلامينتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامنًا مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دوليًا بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

مؤتمر للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم الجنائية الدولية

جانب من المؤتمر

خبرني - طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وباحثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "للأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود قسراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال المولا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طالب المؤتمرون لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعوا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديدها واحترام رفات الموتى، مطالبين بألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشيًا مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا ببيروت يالينا بلامينتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامنًا مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دوليًا بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام **1949**.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

الدوليه في جامعه البترا

0 تعليق 12 حزيران 2019

Share Twitter

عقد في جامعة البترا

مؤتمر إقليمي للقانون الدولي يطالب مجلس الأمن بدعم المحكمة الجنائية الدولية

عكاظ الاخبارية :

طالبت التوصيات التي أصدرها المؤتمر الإقليمي للقانون الدولي الإنساني الذي اختتم أعماله في عمان بضرورة تقديم مجلس الأمن الدولي مساعدته للمحكمة الجنائية الدولية في فتح التحقيق ومحاكمة المتهمين في الدول التي لا تنتمي لعضوية المحكمة الجنائية الدولية، وخلق تعاون دولي لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري.

وجاءت المطالبة التي أطلقها قانونيون وأكاديميون وبحاثون وخبراء في القانون الدولي ضمن توصيات "مؤتمر الشباب الإقليمي الأول للقانون الدولي الإنساني لحماية الأشخاص، الذين يتمتعون بحماية خاصة في النزاعات المسلحة"، في ختام أعماله التي استمرت على مدار يومين بجامعة البترا في العاصمة عمان.

وأكد راعي المؤتمر رئيس جامعة البترا الدكتور مروان الموّلا على أهمية احترام القانون الدولي الإنساني في المنطقة العربية، قائلا "للأسف ما نراه، ونسمعه، يدمي القلوب، الملايين يعبرون الحدود فراراً فارين من شبح الموت الذي يطاردهم، لا يحملون شيئاً، ويفترشون الأرض".

وتناول المؤتمر الآلية القانونية المتبعة لحظر إرهاب الدولة والجماعات بكل أشكاله، خصوصاً تلك التي يمارسها العدو الصهيوني، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى التحديات التي تواجه تطبيق القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي في المنطقة العربية.

وقال الموّلا إن المؤتمر بحث مدى فعالية القوانين الخاصة بحماية الأطفال والنساء، وكبار السن، والعجزة، واللاجئين وغيرهم في النزاعات المسلحة، إلى جانب الممتلكات الثقافية، والبيئة"، حيث طالب المؤتمرون لجنة القانون الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعداد صيغ جديدة ملائمة متعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وممارسة دورها في رصد مخالفات القرارات والمواثيق الدولية.

كما دعوا إلى أن يكون التعاون الدولي فعالاً لحل قضايا الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري من خلال تبادل المعلومات، ومساعدة الضحايا، وكذلك في استخراج الرفات وتحديدها واحترام رفات الموتى، مطالبين بألا تخضع الإجراءات المتخذة لمعالجة مسألة الأشخاص المفقودين والاختفاء القسري لشرط المعاملة بالمثل من جانب أطراف النزاعات المسلحة.

وأشار عميد كلية الحقوق بجامعة البترا الدكتور شادي أبو حلو إلى تقارير أصدرتها المنظمات الدولية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بأن الحجز التعسفي والمحاكمات الجائرة ضد المتظاهرين، والحبس والتعذيب والإخفاء القسري للمعارضين، كانت من أبرز مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان بالإضافة إلى حملات القمع الممنهجة ضد المهاجرين، والاضطهاد العرقي والديني للأقليات، والعنف الجنسي ضد النساء.

وطالبت التوصيات بضرورة إنشاء سجل مركزي للأشخاص المفقودين، ومركز للاستفسار عبر الإنترنت يسمح لجميع عائلات المفقودين بالإبلاغ المفقودين، وإيجاد الضمانات والسياسات المناسبة لحماية البيانات، تماشيًا مع المعايير الدولية بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأشارت مديرة مكتب منظمة دياكونيا بيروت باليا بالمينتس إلى أن المؤتمر هو نتاج التزام منظمة دياكونيا بتهيئة أفضل الظروف لتعريف الشباب في العالم العربي بالقانون الدولي وكيفية تطبيقه بحرفية، مضيفة أنه تم اختيار موضوع المؤتمر تزامنًا مع احتفال العالم بالذكرى السبعين لاتفاقيات جنيف التي تعتبر حجر الأساس لحماية حياة وكرامة الأشخاص الذين يتعرضون للنزاعات المسلحة.

وقالت التوصيات إن على أطراف النزاعات المسلحة اعتماد تدابير عملية عامة لتنفيذ الالتزامات المترتبة على القانون الدولي الإنساني بهدف الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وتأسيس خطوط قيادية صارمة داخل القوات المسلحة والجماعات المسلحة لضمان رقابة فعالة.

فضلاً عن تبني قواعد إدارية ولوائح تتفق مع المعايير المقررة دوليًا بشأن مسائل مثل القبض والاحتجاز والسجن والأسر، وتزويد أفراد القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بأقراص معدنية لتحديد الهوية، وإنشاء مكتب للاستعلامات وإدارة لتسجيل المقابر، كما نصت على ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949.

ينتمي المشاركون إلى معظم الدول المتأثرة بالنزعات والحروب في الإقليم وهي الأردن ولبنان ومصر وفلسطين والعراق واليمن وتونس والجزائر والمغرب، ونظم المؤتمر بالتعاون بين كلية الحقوق بجامعة البترا ومنظمة "داكونيا" السويدية عبر مكتبها في لبنان للقانون الدولي الإنساني.

رئيس جامعة الإسراء يهنىء بالمناسبات الوطنية

عمان AddustourNewspaper

ضمن احتفالات المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة عيد الجلوس الملكي، وعيد الجيش، وذكرى الثورة العربية الكبرى، قال الدكتور أحمد نصيرات رئيس جامعة الإسراء: إن هذه المناسبات الوطنية العزيزة هي محطة للاعتزاز والتطلع إلى غد حافل لتجديد الشعب الأردني عهد الولاء لقيادته الهاشمية، مؤكدا على ميثاق الوفاء لقائد الوطن، والمضي خلف قيادة جلالته للوصول الى المزيد من الإنجازات، وتعزيز عزة الأردن، ورفعته، وحماية استقلاله، وصون وحدته الوطنية.

وقال الدكتور نصيرات: «هذه المناسبات الخيرة على وطننا فرصة لنجدد فيها عهد الوفاء والولاء لقيادتنا الهاشمية، ليبقى الأردن عزيزا قوياً فوق كل المصالح والاعتبارات، وأكد أن البواسل من نشامى القوات المسلحة هم هيبة الوطن، وعنوان أمنه، واستقراره، وسيبقون حماته وحراس مجده وعزّه.

وبيّن الدكتور نصيرات أن الورقة النقاشية السابعة جاءت مغايرة للأوراق النقاشية التي سبقتها، حيث تركز على قضايا التربية والتعليم والتي من شأنها أن تبني القدرات البشرية، وتطور العملية التعليمية التي ستخرج إلى المجتمع جيلاً متميزاً بالعلم وقادراً على الإنجاز برؤية تكنولوجية تواكب الحضارة العالمية، والتقدم العلمي.

وبهذه المناسبات الوطنية العزيزية رفع الأستاذ الدكتور أحمد نصيرات رئيس الجامعة أسمى آيات التهنئة والتبريكات باسمه واسم أسرة الجامعة إلى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم، داعياً الله أن يبقيه ذخراً وسنداً للأسرة الأردنية، وللأمتين العربية والإسلامية، وهنأ الوطن وقيادته وجيشه بذكرى الثورة العربية الكبرى، ويوم الجيش، وعيد الجلوس الملكي.

"عمان الأهلية" و"المهندسين" تكرمان الطلبة الأردنيين بالكويت

عمان- الغد- كرمت جامعة عمان الاهلية ولجنة ارتباط نقابة المهندسين الأردنيين- فرع الكويت، المتفوقين في الثانوية العامة من أبناء الجالية الاردنية في الكويت.

وثمن ممثل نقابة المهندسين وائل عيد جامعة عمان الاهلية، ممثلة برئيسها الدكتور ساري حمدان على رعاية الحفل، مشيدا بمسيرة الجامعة وتطورها وانجازاتها كرائدة للجامعات الخاصة في الوطن العربي. وهنأ أولياء الأمور بتفوق أبنائهم مذكرا انهم عماد الوطن ومتمنيا لهم المزيد من التوفيق.

وقدم عيد وحمدان الشكر لدولة الكويت الشقيقة، وسمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الصباح وحكومة وشعب الكويت على حسن الرعاية للاردنيين وتوفير سبل الراحة والنجاح لأبنائهم. كما قدما التهنئة لجلالة الملك والشعب الاردنـــي بالعيد العشرين للجلوس الملكي، متمنيين دوام العز والأمن والأمان للدولتين الشقيقتين.

وحضرت الحفل شخصيات اردنية وكويتية، منهم سفير دولة الكويت السابق بعمان الدكتور حمد الدعيج وأمين سر الجالية الاردنية منصور كمال.

وأعلن رئيس الجامعة ان الجامعة قررت المساواة بين الطلبة الأردنيين من داخل وخارج الاردن بالنسبة للرسوم الجامعية. مؤكدا اهتمام "عمان الأهلية" بجودة العملية التعليمية وبنوعية مخرجات التعليم الجامعي.

واشـار الـى بعض انـجـازات الجامعة، التي حصلت على مراتب متقدمة جدا في التصنيفات عالميا، وكذلك إبـرام الجامعة عدة اتفاقيات مع اولى الجامعات في العالم ومنها الجامعات الأميركية والأوروبية للارتقاء بمستوى التعليم لدراسة البكالوريوس والدراسات العليا وخدمة طلبتها عبر التعاون المشترك والتبادل العلمي والاكاديمي والطلابي.

12. الوفيات

- أمينة مصطفى سلمان الجدع القواسمي/عرجان
- سمير آمال عيسى قاقيش/الصويفية
- جوليا فرحان عيسى الحدادين/حنينا
- ديانا عبدالمجيد خميس ذيب عبوي/قرب مخابز جواد
- عزمي محمود حمد الله الطويل/بعد عودة الأهل